جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

المرحلة : الاولى/ اللغة الانكليزية

المادة: حقوق الانسان والديمقراطية

عنوان المحاضرة : كيفية تعزيز حقوق الانسان والوقاية من الانتهاكات

أسم التدريسي : م.د. محمود دخيل علي

الإيميل الجامعي للتدريسي : Mahmood.dakhel@tu.edu.iq

تعزيز حقوق الانسان والوقاية من الانتهاكات:

يمثل حفظ السلم والأمن الدولي أحد مقاصد الانسانية. فالعنف والنزاعات تقوّض التنمية المستدامة. وتعد انتهاكات حقوق الإنسان من الأسباب الأساسية للنزاعات وانعدام الأمن وهو ما يؤدي بدوره إلى المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، وعليه فإن عملية حماية وتعزيز حقوق الإنسان تُشكل أداة وقائية، كما أن مقاربات السلام والأمن القائمة على حقوق الإنسان تساهم في الاستفادة من ذلك بما يساهم في تحقيق سلام مستدام، كما يقدم إطار عمل حقوق الإنسان المعياري قاعدة سليمة لمعالجة قضايا بالغة الأهمية داخل أو بين البلدان، وهذه القضايا فقد يتولد عنها نزاعات في حالة عدم معالجتها. وعلى الرغم من أن معلومات وتحليلات حقوق الإنسان هي أداة للانذار المبكر والعمليات الهادفة المبكرة فإنها لم تُستخدَم إلى حدها الأقصى بعد.

إن عدم التقيّد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وعدم حمايتها يضعّف من جهود حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام. وتعاني الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب والوقاية من انتشار التطرف العنيف من عدم التقيّد بهذه المعايير. إن تركيز الأمم المتحدة المتجدد على حفظ السلام واستدامته يعد أمر أساسي بالنسبة لكل من هذه الركيزة من ركائز عمل المفوضية والركيزة السابقة لعمل المفوضية أيضاً والمتعلقة بالتنمية المستدامة. وبإمكاننا المساعدة في تحقيق سلام مستدام وتنمية مستدامة عبر إظهار كيف أن تطبيق معايير حقوق الإنسان يساهم في معالجة الظلم ويقلل من عدم المساواة ويبني القدرة على الصمود. كما تعالج هذه الركيزة من ركائز عمل المفوضية عدد من التهديدات المحتملة الأمنية المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة.

ويتم ذلك من خلال:

اولاً: التزام أطراف النزاعات والجهات الفاعلة في عمليات السلام بشكل أكبر بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتوفير حماية أفضل للمدنيين:.

العمل على رصد ما يقع من انتهاكات حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة، بما في ذلك ما يتعلق بالضحايا المدنيين وحالات العنف على أساس الجنس ونوع الجنس؛ وسنقدم الحقائق والأدلة للأطراف المتنازعة والرأي العام وندعو إلى تغيير السياسات والممارسات والسلوكيات؛ وسنوفّر التدريب والمشورة التقنية لإدماج القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في العمليات العسكرية وعمليات السلام؛ وسنقوم بشراكات استراتيجية مع أطراف النزاعات كي نحد من انتهاكات حقوق الإنسان ولكي ندمج حقوق الإنسان في صناعة القرار واتفاقيات السلام؛ كما سنعمل على تسهيل مشاركة مختلف المجموعات، بما في ذلك بالطبع النساء، في مفاوضات السلام؛ كما سنتعاون عن كثب مع البعثات الإقليمية وبعثات الأمم المتحدة للسلام لضمان قيامها بإدماج حقوق الإنسان في عملها.

ثانياً: مراعاة قواعد القانون الدولي في جهود مكافحة الإرهاب والوقاية من التطرف العنيف

ويكون ذلك عن طريق جمع الأدلة والقيام بأبحاث إضافية والمزيد من الرصد ورفع التقارير لدعم الاستراتيجية بشأن دور انتهاكات حقوق الإنسان في استجلاب التطرف والإرهاب، ودور حماية حقوق الإنسان في الوقاية منهما. وبناء قدرات والتزام السلطات الحكومية وجهات فاعلة أخرى بشأن احترام

القانون الدولي في إطار جهود مكافحة الإرهاب والوقاية من التطرف العنيف وضمان المساءلة واحترام ضحايا انتهاكات الحقوق.

ثالثاً:_إدماج حماية حقوق الإنسان في استراتيجيات الوقاية من النزاعات والاستجابة لها

العمل بفعالية مع هيئات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والدول الأعضاء لإظهار مساهمة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الوقاية من النزاعات والتعامل معها وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاعات لذا، سنراقب تنفيذ الاستراتيجيات ذات الصلة وسنقدّم المشورة حول ما هو جوهري لضمان حماية فعالة لحقوق الإنسان؛ كما سنقدّم التدريب والتوجيه العملي والمشورة التقنية حول كيفية إدماج حقوق الإنسان في عمليات الوقاية وبناء السلام.

رابعا:_قيام الآليات القضائية، والآليات الأخرى للعدالة الانتقالية، بالمزيد من المساءلة بشأن الانتهاكات المتعلقة بالنزاعات

من خلال توثيق ونشر ورسم خريطة لكل ما يقع من انتهاكات وتجاوزات ومخالفات بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني في سياق النزاعات، في هذا الإطار ودعم آليات التحقيق التي تؤسسها الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة؛ وندعم الآليات القضائية التي تسعى إلى تعزيز المساءلة عن الانتهاكات المتصلة بالنزاعات في مختلف الولايات القضائية، بما في ذلك عبر القضاء الدولي؛ والاستمرار في دعم مبادرات العدالة الانتقالية الشاملة وحق الضحايا في انتصاف فعال. وتطوير أدوات ومبادئ توجيهية حول حماية الضحايا والشهود ومشاركتهم؛ وتعزيز فعالية الدعم للمؤسسات القضائية. وفي إطار الدعوة إلى العدالة والإنصاف بشأن الانتهاكات السابقة و المساعدة في منع حدوث حلقات عنف ونزاعات جديدة.

رابعاً: إدماج المعلومات والتحليلات المتعلقة بحقوق الإنسان في الإنذار المبكر وأنظمة التحليل، والضغط على عمليات واستراتيجيات صناعة القرار على الصعيد الوطني والدولي للوقاية من الأزمات المستجدة أو التخفيف منها أو الاستجابة لها، بما في ذلك الأزمات الإنسانية والنزاعات

العمل على مواصلة تطوير أنظمة وممارسات إدارة المعلومات كي نقدم تحليلات عاجلة للإنذار المبكر بإمكانها مساعدة استراتيجيات وعمليات الأمم المتحدة المتعلقة بالوقاية والانذار المبكر. وسيعزز ذلك من القدرة على تحديد الأزمات المحتملة ودعم الاستجابات. والاستناد إلى معلومات المفوضية السامية لحقوق الإنسان ولمصادر موثوقة أخرى حول حقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، سنرسل بشكل أكثر قوة فرق الاستجابة السريعة إلى المكاتب الإقليمية. وسيكون عملنا في هذا المجال جزءاً لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة في الميدان، وعلى نحو يزيد من فعالية منصة الوقاية، وخطة عمل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أولاً، وطريقة العمل الجديدة، ومبادرات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

ولتعزيز حقوق الانسان وحمايتها يجب العمل على ماياتي:

- **دعم منع النزاعات والعنف وانعدام الأمن .**
- **حماية وتوسيع الحيز المتاح للمجتمع المدني.**
- **دعم وتعزيز تطوير الدائرة العالمية لحقوق الإنسان.**
- **طرح حقوق الإنسان في سياق المخاوف العالمية الطارئة.**